DOI:10.52113/uj05/022-15/120-128 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للطوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

المرجعية الدينية ودورها التأسيسي للعراق المعاصر

عبد الله حميد العتابي*

جامعة بغداد / كلية التربية للبنات

غانم نجيب عباس

جامعة المثنى /كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/4/20

تاريخ التعديل : ____

قبول النشر: 2021/5/2

متوفر على النت: 2022/2/17

الكلمات المفتاحية :

المرجعية الدينية

الدور التأسيسي

العراق المعاصر

الملخص

اضطلعت المرجعية الدينية في العراق بأدوار سياسية وحربية واعلامية، وتأثير صارم لاحياء دولة عريقة حكمت العالم واندثرت تحت سلسلة من الاحتلالات الأجنبية المقيتة، امتدت منذ سقوط بغداد على يد المغول عام 1258 حتى 21 آب 1921، ولم تكتف المرجعية في جهادها المرير ضد بريطانيا بالمطالبة باستقلال العراق، بل فرضت ارادتها بمحاولة تأصيل نظام سياسي على وفق طروحاتها.

ويهدف هذا البحث تتبع رسائل علماء المرجعية الدينية وطلابها اثناء ثورة العراق التحررية الكبرى ثورة العشرين وأثرها الكبير في الحياة الفكرية والسياسية، وهي في الوقت نفسه مثلت منعطفا تاريخيا وسياسيا واجتماعيا بالنسبة للشعب العراقي، وبداية التأسيس للعراق المعاصر ونظامه السياسي.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

يعد العام 1920 علامة فارقة في دور المرجعية الدينية في العراق على مدار تاريخها، اذ اضطلعت بأدوار سياسية وحربية واعلامية، وتأثير صارم لاحياء دولة عريقة حكمت العالم واندثرت تحت سلسلة من الاحتلالات الأجنبية المقيتة، امتدت منذ سقوط بغداد على يد المغول عام 1258 حتى 21 آب 1921، ولم تكتف المرجعية في جهادها المرير ضد بريطانيا بالمطالبة باستقلال العراق، بل فرضت ارادتها بمحاولة تأصيل نظام سياسي على وفق طروحاتها.

تتبع رسائل علماء المرجعية الدينية وطلابها هو الهدف الأساسي لهذه الدراسة، لأن نتائج تلك الرسائل كانت حاسمة خلال ثورة العشرين، وأثرت بشكل واضح في الحياة الفكرية والسياسية، وهي في الوقت نفسه مثلت منعطفا تاريخيا وسياسيا واجتماعيا بالنسبة للشعب العراقي، وبداية التأسيس للعراق المعاصر، ونظامه السياسي.

تألفت البحث من هذه المقدمة وأربعة مباحث وخاتمة وقائمة مصادر.

ويهدف الى محاولة جادة لفهم أكبر للدور الريادي للرجعية الدينية في تأسيس الدولة العراقية المعاصرة عام 1921، وبما ان المرجعية الدينية هي المعبر الحقيقي لآمال الشعب العراقي، فقد أخذت زمام البادرة باصدار الفتاوى الشهيرة التي أسست

*الناشر الرئيسي : E-mail : abdala82324@gmail.com

لبناء الدولة العراقية المعاصرة على وفق نظام سياسي يؤمن بملكية عربية مسلمة مقيدة بدستور ومجلس شورى (نواب).

وعلى وفق ذلك، فان فرضيتنا العلمية التي تؤسس لدراسة هذا الموضوع، تنطلق من افتراض ان المرجعية الدينية هي التي أسست للنظام السياسي في العراق الذي جاء بفيصل ملكا على البلاد في 23 آب 1921، بعد ان كرست المواطنة في خطابها الأبوي، ومن ثم مطالبها بحق تقرير المصير، وايعازها للشعب بممارسة حقه في الاحتجاج السلمي الذي كان أول لبنات التأسيسي للدولة، فمراسلة الدول الاجنبية وعصبة الامم لعرض القضية العراقية على الرأي العام العالمي، واضطرارها الى اعلان الثورة كحل أخير، ووسيلة لتأسيس الدولة العراقية المعاصرة.

ولتفسير الدور لتأسيس للمرجعية الدينية في ظهور العراق كدولة يتطلب الاجابة عن التساؤلات أدناه:

-كيف فهمت المرجعية الدينية الدستور والبرلمان والملك المقيد بدستور لتأسيس نظام سياسي عراقي؟

-الى أي مدى نجحت في وضع الحلول لمشاكل الاقليات وبماذا خاطبت جمهورها؟

-كيف تلقفت المرجعية الدينية دعوات الرئيس الامريكي ايزنهاور بفرض بند حق تقرير المصير في مؤتمر باريس ووظفته من أجل الاستقلال؟

-لماذا اختارت المرجعية الاحتجاج السلمي عن طريق التظاهرات وتقديم الضابط للحصول على الاستقلال وبناء الدولة الجديدة؟

-بماذا تفسر تواصل المرجعية الدينية مع الزعامات العربية والدولية لشرح القضية العراقية؟

-هل كان الكفاح المسلح ضرورة لولادة العراق العاصر؟

-وما الدور الذي لعبته المرجعية في تلك الثورة؟

الاجابة على تلك التساؤلات وتساؤلات اخرى هي محور دراستنا، والتي استخدمنا فيها النهجين التاريخي والتحليلي عن طريق تفكيك التاريخية وتحليلها.

لمحات موجزة عن الفكر السياسي الشيعي

كانت غيبة الامام المعصوم الاشكالية الكبرى التي سعى لها الفقه السياسي الشيعي ، وفي أزمنة لاحقة لمعالجتها، وهي في الأصل وليدة القرن الرابع الهجري منذ غيبة الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري (عجل الله فرجه الشريف) عام 329 هجرية، اذ " ان غيبة الامام المعصوم صاحب الولاية المطلقة، تركت فراغا في الموقع الشرعي للسلطة، كان على الفقهاء الشيعة أن يحددوا صيغة فقهية - سياسية للتعاطي معه،"[1]، وخاض الفكر السياسي الشيعي مخاضا معقدا في مواجهة السلطة الغاصبة – غير الشرعية في المنظور الشيعي، ليحدث تحولين كبيرين:-

أولهما أدى الى موضعة الفقيه في سدة الهرمية الشيعية بوصفه نائبا عن الامام في القرن العاشر الميلادي (الهجري).

وثانيهما: أفضى الى موضعة الأمة في خضم عملية بناء السياسة وتأسيس مشروعيتها، في بدايات القرن الرابع عشر الهجري، وهو ما آل الى انفتاح المجال السياسي أمام الفقيه بوصفه تأسيسا، وامام الامة بوصفه تحديثا، حين وطيء الفكر السياسي الشيعي أرض الحداثة المعاصرة، دون أن يغادر أطر التسويغ الشرعي.[2]

منذ منتصف القرن التاسع عشر برز الى الوجود عند شيعة العراق، مبدأ القول بمرجعية التقليد المطلقة، الذي صار يشكل قاعدة تنظيمية راسخة تفضي بأنفراد وتميز أحد المجتهدين الكبار[3]، من بين أقرانه بقوة روحية عامة، تخضع لارشاداتها وقراراتها المركزية بقية المجتهدين.[4]

ولقد تتباع على مرجعية التقليد المطلقة عدد من كبار المجتهدين ، اذ أرسوا خلال العقود التالية دعائم المرجعية الدينية بوصفها الجهة التي لها حق النسخ والتقليد واسباغ

DOI:10.52113/uj05/022-15/120-128

الشرعية ونفيها عن السلطة الزمنية القائمة، والاشراف على الاوقاف الدينية والحوزات العلمية، واستقلالها بجمع الزكاة والخمس وصرفها، مما هيأ للمرجعية قدرا واسعا من الاستقلال المادي والقوة السياسية[5]، ومن بين أبرز الذين تقلدوا مركز التقليد والمرجعية المطلقة، وأكملوا أسس تنظيماتها الداخلية وبرامجها الفكرية ووسائل الدعاية، والتأثير الجماهيري لطروحاتها، بوضعها سلطة خارج الدولة، كل من الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري (1788- 1864)[6]، والشيخ مرتضى الانصاري(1800- ...)[7]، والحاج ميرزا محمد حسن الشيرازي (1825-1896)[8]، والميرزا محمد تقي الشيرازي .[9]

قابل الشيعة دعوة السلطان عبد الحميد الثاني للجامعة الاسلامية [10] بالتحفظ كنيتجة منطقية لانتفاء الشرعية في اعتقادهم بالسلطة القائمة، وكل سلطة قامت قبلها[11]، وهذا الموقف هو الذي سمح لفكرة نيابة المؤسسة الدينية الشيعية عن السلطة الزمنية الغائبة، وان تقابل قبولا عند عدد غير فليل من غير الشيعة. وبصرف النظر عن الاختلافات الفقهية بين كبار المجتهدين بشأن حدود الولاية أو النيابة عن كونها مطلقة أم محدودة[12]، فأن القوة الروحية للمرجعية الشيعية، ومشاركتها بصورة أساسية في صياغة معيشة جمهورها، جعلها البديل الفعلي عن السلطة الزمنية القائمة، لا سيما في حال اخفاق الأخيرة بالايحاء بالثقة لدى عامة الشيعة بكونها الضامن لمصالحهم الدنيوية، مما فرض في الواقع استمرارية عملية تسييس القيادة الشيعية، وتعد الحادثة المشهورة الخاصة بتريم التنباك في ايران أوضح دليل على ذلك.[13]

من جانب آخر، أدى استمرار تعقد الحياة المدنية وتنوع جاجات سكان المدن العراقية على وجه العموم، والتحسن النسبي في قدرة السلطة المركزية على اشباع تلك الحاجات، أدى بالمحصلة النهائية الى زيادة عدد المقتنعين الشيعة بصورة تدريجية ان من الخطأ التغاضي عن قيام ادارات حكومية محلية، أم غير محلية تمارس سلطاتها رغما عنهم، من دون أن تمثل واقعهم الاجتماعي والديموغرافي.[14]

ساند محمد كاظم الخراساني (1839-1911) [15]الثورة الدستورية في ايران (1905- 1911)، وأيد في الوقت نفسه قيام الاتحاديين باعادة الدستور العثماني للدولة العثمانية، على أمل المساواة مع الحكام السنة[16]، الا ان رأيه أوقعه مع أنصاره ومقلديه في تناقض خطير مع الأساس الفكري الذي قامت عليه أيدلوجية الشيعة الأمامية[17]، لذا حاول مفكرو (المشروطة) ايجاد وسيلة لتفادي ذلك التناقض، ونجح الشيه محمد حسين النائيني في صياغة نظرية أعلنها في كتاب أسماه " تقية الأمة".

الاستفتاء

تمكن الحكام السياسيون في اداء دور حاسم في تسيير عملية الاستفتاء في بعض مدن العراق على وفق رؤى وتطلعات وكيل الحاكم المدني في العراق ويلسن، فعلى سبيل المثال، لا الحصر قدمت مدينة العمارة مضبطة طالبت بأن يكون السير برسي كوكس حاكما على العراق، وكانت مضبطة مدينة القرنة بالمعنى نفسه، في حين طالب شيوخ الحلة والديوانية باستمرار بقاء الحكم البريطاني، لاعتقادهم بان الوقت لم يحن لتعيين أمير عليهم لانعدام خبرتهم في ادارة امورهم، فضلا عن عدم وجود شخص مناسب يستحق ذلك المنصب في منظورهم، وفي سياق متصل نجح الحكام السياسيون في الحصول على النتائج نفسها في الكوت والسماوة وخانقين والبصرة والموصل، اذ كانت الاغلبية تقترح وتؤيد الحكم البريطاني.[39]

وبدأ واضحا ان ويلسن نجح تحقيق مخططه عن طريق حكامه السياسيين بتسويف تأسيس الدولة العراقية، ويجاد نظام سياسي يرتبط ببريطانيا، الا ان المرجعية الدينية كان لها رأي آخر، أنهت من خلال فتوى المرجع الكبير محمد تقي الشيرازي طموحات وكيل الحاكم المدني ويلسون.

DOI:10.52113/uj05/022-15/120-128

المرجعية تحطم رهانات ويلسن

كانت للفتوى المباركة للمرجع والتي اعلنت بوضوح " ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للأمارة والسلطنة على المسلمين" 20 ع 2 1337[40]، أبلغ الأثر في تجطيم رهانات ولسن، أيده علماء كربلاء وطلابها فتوى آية الله الشيرازي بعدم جواز حكم غير المسلم، وهم: علي الشهرستاني، محمد حسين الحائري المازنداني، محمد علي الحسيني، عبد الهادي، محمد صادق الطباطبائي، عبد الحسين الطاطبائي، غلام حسين المازداني، محمد رضا الموسوي القزويني، محمد ابراهيم الموسوي القزويني الحائري، محمد الموسوي البو شهري الحائري، جعفر الهر، ابن علي الهادي الحسيني الحائري، فضل الله الجائري المازنداني، كاظم الموسوي البهباني، وشيخ مهدي.[41]

ان اصدار تلك الفتوى والدعم الذي حصلت عليه من علماء المرجعية في كربلاء وطلاب العلم فيها، قد أسس للبنة الأولى في تأسيس لدولة عراقية معاصرة، برفضها الركون الى حكم الأجنبي وعليه، سارع علماء المرجعية في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية، وفي ضوء تلك الفتوى للتأسيس للعراق الجديد ونظامه السياسي، لذا كتب شيخ الشريعة الاصفهاني وباقي علماء النجف تقديم مضبطة ترتكز على النقاط أدناه(42):

1- استقلال العراق ضمن حدوده الطبيعية استقلالا تاما.

2- رفض الانتداب.

3- تأسيس دولة عربية يرأسها ملك مسلم مقيد بمجلس وطني.

رسم المرجع شيخ الشريعة اتجاه ايجابي هام على صعيد النص السياسي، وحالة من حالات الدينامية التي احتاجها العراقيون في حياتهم الفردية والاحتماعية، وأظهر ان مهمة المرجع لا تنحصر في الشؤون العبادية والاخلاقية المحدودة، انما تشمل البحث عن دور سياسي لتأسيس نظام سياسي في دولة وليدة.

وعاد علماء المرجعية الدينية يؤيدهم رؤوساء العشائر ووجهاء النجف بتقديم مضبطة الى الحاكم المدني البريطاني في النجف جاء فيها: " أن تكون لنا حكومة عربية اسلامية ملكية دستورية مقيدة بقانون أساسي، بشرط أن لا يخالف قواعدنا وعاداتنا الدينية منها والوطنية تحت ظل ملك عربي، هو أحد أنجال الشريف حسين"

تظهر تلك الوثيقة طبيعة النظام السياسي للدولة العراقية المزمع تأسيسها بنقاط محددة، أبرزها:

1- أن تكون هوية النظام السياسي عربية اسلامية.

2- طبيعة النظام السياسي نلكي.

3- اصدار دستور يراعي فيها الطبيعة والدينية العراقيين.

المرجعية الدينية ومؤتمر الصلح في باريس

وقد استقبلت المرجعية الدينية سفر الأمير فيصل بن الحسين الى باريس للمشاركة في مؤتمر الصلح() ممثلا عن الحجاز، لتفويضه بطرح مطالب العراقيين في ذلك المؤتمر.

تعلق الأمر بالمنشور الذي طبع في شهر رمضان 1337 وفيه مطالب العراقيين من المؤتمر الدولي ووزع على الشعب العراقي، وأرسلت نسخا منه الى سوريا وفلسطين وشرق الأردن وايران وتركيا وأفغانستان، وأبرز ما جاء في تلك الوثيقة():

1- المطالبة باستقلال العراق استقلالا ناجزا، ويضم ولايات: ديار بكر، الموصل، بعداد، البصرة، ودير الزور.

2- اقامة حكومة مدنية دستورية ملكية ويكون ملكها أحد أنجال الشريف حسين.

3- رفض الانتداب.

4- طلب المعونة من الولايات المتحدة الامريكية.

5- رفض الهجرة من غير العرب كالهنود واليهود الى العراق.

يعد هذا المنشور الأكثر وضوحا في ايضاح المخاطر التي تهدد النظام السياسي المزمع تأسيسه في العراق (الهجرة الأجنبية)، وكان أكثر وضوحا في ترسيم حدود العراق (ديار بكر ودير الزور)، والتخلص من الاستعمار البريطاني وتأثيراته (الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية)، وتقرير طبيعة النظام السياسي العراقي على وفق أسس محددة أبرزها: المدنية، الملكية، الدستور، رفض الوصاية.

DOI:10.52113/uj05/022-15/120-128

بعث المرجع الكبير محمد تقي الشيرازي بوصفه ممثلا للشعب العراقي الى الأمير فيصل بن الحسين رسالة في 8 رمضان 1337 ، عرض من خلال تلك الرسالة مطالب العراقيين في مؤتمر السلام في باريس، والذي أكدها ب " استقلال العراق استقلالا تاما عاريا عن شائبة الحماية والوصاية" [46]، وقد فوض الامام الشيرازي الامير فيصل بالطلب من " مؤتمر السلام وأعضاء عصبة الأمم على تحقيق استقلال العراق التام" .[47]

وفي سياق متصل بعث الشيخ محمد حسين الحائري رسالة الى الأمير فيصل يوكله بأسم العراقيين للمطالبة في المؤتمر والعصبة بالاستقلال، ومما جاء في رسالته " مطالبة مؤتمر الصلح، وأعضاء عصبة الأمم باستقلال العراق استقلالا تاما عاريا من شائبة الحماية والوصاية في ظل الوحدة العربية، وتيقنوا ان استقلال العراق التام هو الذي يوطد أركان السلام العام" .[48]

وكتب شيخ الشريعة الاصفهاني مع علماء النجف وفضلائها في 15 من الشهر نفسه، بتفويض الامير فيصل " تفويضا مطلقا في خصوص مطالبة مؤتمر السلان، ووكلاء الدول العظام باستقلال العراق التام، العاري عن كل شائبة الحماية والوصاية في ظل الوحدة العربية[49]. والقاريء لتلك الوثيقة سيجد الفكر العروبي في تعليقات علماء مرجعية النجف وقضلائها، فعبد الرضا آل الشيخ راضي، وأسحاق الجيلاوي الغروي، ومهدي الخراساني علقوا فوق تواقيعهم بالقول: " رفع الله الأمة العربية ببركة الأمير"[50]، وعلق جواد الشيخ شبيب بالقول: " أعاد الله مجد الأمة العربية"[51]، في حين كتب محمد رضا الحلو الحسيني: " رفع الله سمو الأمة العربية"[52]، أما طالب المرجعية عبد اللطيف الجزائري فسأل الله:" أن يرفع علم الأمة العربية"، في خين علق صالح كمال الدين وموسى الشيخ تقي بالكتابة: " لقد من الله تعالى على العراقيين بأن أيد وسدد سيد العرب وأميرها".[53]

بعث علماء وأبناء علماء وطلبة الحوزة العلمية في النجف الأشرف الى الأمير فيصل يخولونه بأن " تنوبوا عنا أمام مؤتمر السلام وعصبة الأمم بطلب الأستقلال للعراق استقلالا تاما مجردا عن كل حماية أو وصاية، ومندمجا في الوحدة العربية المقدسة، غلى أن أن يكون أمير البلاد الحاكم المعظم عبد الله بن الحسين" [54]، وأبرز من وقع على تلك الوصية المؤرخة في 8 رمضان 1337: علي بحر العلوم الطباطبائي، محمد رضا الشبيبي، سعيد كمال الدين، جواد زين الدين الحسيني، عبد الغني آل الشيخ عباس، أمين شمسة، محمد بن الشيخ يوسف الوائلي، عماد الدين الحاج ميرزا حبيب الله، مهدي معلى، مهدي جريو، سعيد جريو، عبود شكر، السيد كاظم السيد علي السيد سلمان، حسين كمال الدين، عبد الحميد زاهد، والسيد علي الجصاني.[55]

وبعث علماء الكاظمية مضبطة الى الأمير فيصل في اليوم نفسه، يفوضونه بمطالبة مؤتمر السلام وعصبة الأمم باستقلال العراق، واستعدادهم لاستقبال ممثلي الدول لاستطلاع آرائهم في وكان أبرز الموقعين: اسماعيل الصدر، حسين الصدر، عبد الحسين آل ياسين، محمد مهدي، محمد الصدر، أسد الله حيدر، راضي الخالصي، محمد مهدي الموسوي، حسن العاملي، وابراهيم السلماني الكاظمي.[56]

أما علماء الحلة ففي رسالتهم الى الأمير فيصل، فقد فوضوه بتمثيلهم " أمام المؤتمر العالمي في تأسيس المملكة العراقية، أن تكون من شمال العراق الى خليج (فارس) مستقلة، تعيش في ظل الوحدة العربية المقدسة يحكمها أخوكم الأمير عبد الله، ويرافقه مجلس تشريعي وطني"[56]، ووقع تلك الوثيقة المؤرخة في 28 شوال 1337 كل من العلماء: الحسين بن موسى علي القزويني، محمد رؤوف آل أمين أفندي، محمد الباقر آل عالم، ومحمد مهدي البصير.[57]

DOI:10.52113/uj05/022-15/120-128

ان نظرة فاحصة لتوكيلات زعماء المرجعية وطلابها، توضح لنا تطلعهم الثابت والراسخ باستقلال العراق ورسم نظامه السياسي على وفق الرؤى التالية:

1- أن تمتد الدولة المنشودة من كردستان الى الخليج العربي.

2- اقامة نظام سياسي ملكي.

3- تشكيل مجلس نواب.

الخاتمة

من خلال ما ورد في هذا البحث الذي استعرض الدور لتأسيس للمرجعية الدينية في ظهور العراق كدولة، وكيف فهمت الدستور والبرلمان والملك المقيد بدستور لتأسيس نظام سياسي عراقي؟ والى أي مدى نجحت في وضع الحلول لمشاكل الاقليات، وبماذا خاطبت جمهورها؟ وكيف تلقفت المرجعية الدينية دعوات الرئيس الامريكي ايزنهاور بفرض بند حق تقرير المصير في مؤتمر باريس ووظفته من أجل الاستقلال، وتوقف البحث عند الأسباب التي كانت وراء اختيار المرجعية الاحتجاج السلمي عن طريق التظاهرات وتقديم الضابط للحصول على الاستقلال وبناء الدولة الجديدة، وفسر أسباب تواصل المرجعية الدينية مع الزعامات العربية والدولية لشرح القضية العراقية.

مثل موقف المرجعية الدينية وطلابها من الاستفتاء الصوري الذي سعى الى اجرائه ويلسن واستطاع ان يكسب بعض الاصوات هنا وهناك، الا ان مشروعه فشل بفضل الفتوى المباركة للمرجع آية الله محمد تقي الشيرازي والتي اعلنت بوضوح " ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للأمارة والسلطنة على المسلمين" 20 ع 2 1337[40]، أبلغ الأثر في تجطيم رهانات ولسن، أيده علماء كربلاء وطلابها فتوى آية الله الشيرازي بعدم جواز حكم غير المسلم ، وكان اصدار تلك الفتوى والدعم الذي حصلت عليه من علماء المرجعية في كربلاء وطلاب العلم فيها، قد أسس للبنة الأولى في تأسيس لدولة عراقية معاصرة، برفضها الركون الى حكم الأجنبي وعليه، سارع علماء المرجعية في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية، وفي ضوء تلك الفتوى للتأسيس للعراق الجديد ونظامه السياسي، لذا كتب شيخ الشريعة الاصفهاني وباقي علماء النجف تقديم مضبطة ترتكز على النقاط أدناه:

1-استقلال العراق ضمن حدوده الطبيعية استقلالا تاما.

2-رفض الانتداب.

3-تأسيس دولة عربية يرأسها ملك مسلم مقيد بمجلس وطني.

رسم المرجع شيخ الشريعة اتجاه ايجابي هام على صعيد النص السياسي، وحالة من حالات الدينامية التي احتاجها العراقيون في حياتهم الفردية والاجتماعية، وأظهر ان مهمة المرجع لا تنحصر في الشؤون العبادية والاخلاقية المحدودة، انما تشمل البحث عن دور سياسي لتأسيس نظام سياسي في دولة وليدة.

وعاد علماء المرجعية الدينية يؤيدهم رؤوساء العشائر ووجهاء النجف بتقديم مضبطة الى الحاكم المدني البريطاني في النجف جاء فيها: " أن تكون لنا حكومة عربية اسلامية ملكية دستورية مقيدة بقانون أساسي، بشرط أن لا يخالف قواعدنا وعاداتنا الدينية منها والوطنية تحت ظل ملك عربي، هو أحد أنجال الشريف حسين"

تظهر تلك الوثيقة طبيعة النظام السياسي للدولة العراقية المزمع تأسيسها بنقاط محددة، أبرزها:

1- أن تكون هوية النظام السياسي عربية اسلامية.

2-طبيعة النظام السياسي ملكي.

3-اصدار دستور يراعي فيها الطبيعة والدينية العراقيين.

واستقبلت المرجعية الدينية سفر الأمير فيصل بن الحسين الى باريس للمشاركة في مؤتمر الصلح ممثلا عن الحجاز، لتفويضه بطرح مطالب العراقيين في ذلك المؤتمر، وتضمن المنشور الذي طبع في شهر رمضان 1337 وفيه مطالب العراقيين من المؤتمر الدولي ووزع على الشعب العراقي، وأرسلت

DOI:10.52113/uj05/022-15/120-128

نسخا منه الى سوريا وفلسطين وشرق الأردن وايران وتركيا وأفغانستان، وأبرز ما جاء في تلك الوثيق:

1-المطالبة باستقلال العراق استقلالا ناجزا، ويضم ولايات: ديار بكر، الموصل، بعداد، البصرة، ودير الزور.

2-اقامة حكومة مدنية دستورية ملكية ويكون ملكها أحد أنجال الشريف حسين.

3- رفض الانتداب.

4- طلب المعونة من الولايات المتحدة الامريكية.

5-رفض الهجرة من غير العرب كالهنود واليهود الى العراق.

يعد هذا المنشور الأكثر وضوحا في ايضاح المخاطر التي تهدد النظام السياسي المزمع تأسيسه في العراق (الهجرة الأجنبية)، وكان أكثر وضوحا في ترسيم حدود العراق (ديار بكر ودير الزور)، والتخلص من الاستعمار البريطاني وتأثيراته (الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية)، وتقرير طبيعة النظام السياسي العراقي على وفق أسس محددة أبرزها: المدنية، الملكية، الدستور، رفض الوصاية.

ان نظرة فاحصة لتوكيلات زعماء المرجعية وطلابها للأمير فيصل، توضح لنا تطلعهم الثابت والراسخ باستقلال العراق ورسم نظامه السياسي على وفق الرؤى التالية:

1- أن تمتد الدولة المنشودة من كردستان الى الخليج العربي.

2-اقامة نظام سياسي ملكي.

3-تشكيل مجلس نواب. .

الهوامش:

1-علي فياض، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2010، ص ص 10-14.

2-المصدر نفسه.

3-المجتهد من يحصل على اجازة الاجتهاد من جانب مجتهدين آخرين يتمتعون بسلطة دينية أعلى، بعد اجتيازه لثلاث مراحل دراسية هي: المقدمات، ومرحلة السطوح، وبحث الخارج، وقد يوفق الطالب في اجتياز المرحلة الاخيرة في مدة لا تقل عن (15) عاما يقضيها بالدراسة والتدريس والتأليف حتى يبلغ تلك الدرجة العلمية الرفيعة التي تمكن صاحبها من استنباط الفروع من الاصول، فيصبح ذا ملكة وقدرة على استخراج الاحكام الشرعية من مصادرها الاصلية، وفي مقدمتها الكتاب والسنة، وعلى الرغم من ان حاملي تلك الشهادة عددهم كبير، الا ان قليلا منهم من يحقق النجاح الذي يتوقف على عدد المقلدين للمجتهد. أنظر:- نور الدين الشاهرودي، تاريخ الحركة العلمية في كربلاء،دارالعلوم، بيروت، 1990، ص ص 76—— 93

4- عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطوير العراق الحديث، دار النهار، بيروت، 1973، ص ص 47-48.

5- محمد مهدي الآصفي، مدرسة النجف وتطوير الحركة الاصلاحية فيها، النجف الاشرف، 1966، ص ص 8-13.

6-للمزيد من التفاصيل عن محمد النجفي، ينظر:-

7- للمزيد من التفاصيل عن الشيخ مرتضى الانصاري، ينظر:-

8- للمزيد من التفاصيل عن المجدد محمد جسن الشيرازي، ينظر:-

9- للمزيد من التفاصيل عن محمد تقي الشيرازي، ينظر:- جاسم محمد ابراهيم اليساري، الشيخ محمد تقي الشيرازي ودوره في الثورة العراقية عام 1920، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 15، ص ص 281-307.

10-للمزيد من التفاصيل. ينظر:-

محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، السلطان عبد الحميد والجامعة الاسلامية 1876-1909، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة الموصل، 2000.

11-حسين مروة، النزعات في الفلسفة العربية الاسلامية، ج 1، دار الفأرابي، بيروت، 1978، ص ص 493-504.

12- يعد الشيخ علي الأنصاري من بين أشهر فقهاء الشيعة الذين تحفظوا على نظرية ولاية الفقيه المطلقة. ينظر:-

عرفان عبد الحميد فتاح، نظرية ولاية الفقيه. دراسة وتحليل ونقد، عمان، 1989، ص ص 29-40.

13- عبد الرزاق أحمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908-1932، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1990 ، ص ص 84-85.

14-محمد جبار ابراهيم الجمال، بنية العراق الحديثة. تأثيرها الفكري السياسي 1869- 1914، بغداد، 2010، ص 154.

15-للمزيد عن محمد كاظم الخراساني، ينظر:-

16- للمزيد، يراجع:-

DOI:10.52113/uj05/022-15/120-128

عز الدين الخطاب، الآداب السلطانية: دراسة في بينة وثوابت الأدب السياسي، الكويت، 2009، ص ص 134-180,

17- امتد نشاط رجال الدين الدستوريين في النجف الى اسطنبول مع ظهور لجنة السعادة (انجمن سعادة) الرابطة الممثل الرسمي لهم فيها، اقتصر عملها على القيام بدور الرابطة بين العاصمة العثمانية وأصحاب المشروطة في النجف والتي استمرت في اسناد الحركة الدستورية في العراق، للمزيد:-

حسن الأسدي، ثورة النجف على الانكليز(الشرارة الأولى لثورة العشرين)، دار الحرية للطباعة، بغداد 1975، ص 160.

18- محمد هادي الأميني، معجم رجال الفكر والأدب في النجف الأشرف خلال ألف عام، النجف، 1964، ص 345.

19-توفيق السيف، نظرية السلطة في الفكر الشيعي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2002، ص144.

20- اعتقد هؤلاء برئاسة محمد كاظم اليزدي (1831-1919) ان مصلحة الدولة ينبغي أن يكون بيد شخص واحد مسؤول عنها، لا يشاركه فيها أحد.

21- محمد جبار ابراهيم الجمال، المصدر السابق، ص ص 154-155.

22-للاطلاع على نص التصريح، يراجع:-

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وثائق فلسطينية، ج12، الدار العربية للمطبوعات، بيروت، 1984، ص 89.

23-عبدالله حميد العتابي، ثورة العشرين في كتابات الباحثين والمؤرخين، جريدة الصباح، 29 جزيران 2019.

24-توبي دوج، اختراع العراق، ترجمة عادل العامل، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص 32.

25-جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، الموصل، 1981، ص 32.

26- عبدالله حميد العتابي واحمد ناطق ابراهيم العبيدي، ثورة العشرين وتأصيل الهوية العراقية، دار قناديل، بغداد، 2021، ص 33.

27عبدالله حميد العتابي وغانم نجيب عباس، الخطاب الحوزوي في ثورة العشرين، دار الكتاب، بغداد، 2020، ص12.

29- توبي دوج، المصدر السابق، ص 32.

30- فريق مزهر الفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920، مطبعة النجاح، بغداد، 1952، ص 76.

31 - علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، ق 1، بغداد، 1882، ص 75.

32- عبدالله حميد العتابي واحمد ناطق ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص34.

33-أرنولد ويلسن، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين، لندن، 2004، ص 79.

34- عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد، 1978، ص65.

35- عبد الشهيد الياسري، البطولة في ثورة العشرين، بيروت، 2010، ص92.

36- وسن سعيد عبود، دور الزعامات الدينية في الأحداث السياسية العراقية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 123، كانون الاول 2017، ص 280.

37-صالح عباس ناصر، عبد الواحد ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر حتى عام 1956، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي للدراسات العليا، 2003، ص 77.

38-المصدر تفسه، ص 78.

39-حيدر عبد العلاجي، المصدر السابق، ص67.

40-كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية العراقية الكبرى ومقوماتها ونتائجها 1914- 1923، ج 2، وثيقة رقم 354، ص 212، وسيرمز لهذا الكتاب الوثائقي بالرمز و . ث . ع . ك.

41- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 355، ص ص214-215.

42- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 380، ص171-172.

43- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 453، ص 105-106.

44- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 53، ص 146.

45-لمزيد من التفاصيل عن مؤتمر الصلح، ينظر:-

علي نشمي حميدي، مؤتمر الصلح في باريس والمشرق العربي 1919-1820، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية بن رشد- جامعة بغداد، 1995.

46- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 369، ص 245.

47- المصدر نفسه.

48-و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 371، ص 247.

49- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 373، ص 245.

50- المصدر نفسه.

51- المصدر نفسه.

52- المصدر نفسه.

53- المصدر نفسه.

DOI:10.52113/uj05/022-15/120-128

54- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 374، ص ص 244-245.

55- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 375، ص ص 295-360

56- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 376، ص 262.

57- المصدر نفسه.

58- ولبر كرين ايفلاند، حبات من الرمل، ترجمة سهيل زكار، دمشق، 1985، ص 21.

59- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 328، ص 220.

60- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 359، ص 222.

61- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990، دار نشر روح الامين، قم، 1426 هجرية، ص 109.

62- و . ث . ع . ك، ج 2، وثيقة رقم 379، ص ص 224-225.

DOI:10.52113/uj05/022-15/120-128